Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 416-433
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.22

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Evaluating the role of the National Investment Commission and its branches in the governorates in encouraging and attracting investments in Iraq

Haider Ahmed issa*, Saeed Ali Muhammad
College of Administration and Economics/Anbar University

Keywords:
National Investment Commission, attracting investments.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 23 May. 2024
Accepted 22 Jul. 2024
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Haider Ahmed issa
College of Administration and Economics/Anbar University

Abstract: Private investment plays an important role in the progress and revitalization of any economy, as the importance of this investment is evident in the economy in general and in the Iraqi economy in particular. This research aims to identify the role of investment authorities in attracting investment projects and directing them according to the importance of the Iraqi economic sectors. We note the presence of a group One of the problems that hinders these investments and that led to the cessation of the development of Iraqi investment despite the availability of many investment opportunities in various economic sectors at the level of the Iraqi governorates, and among these problems is the capital necessary in order to implement these investment opportunities. As Iraq needs sources of financing. New projects for the reconstruction of sectors destroyed by wars and the impact of the siege. In addition to other important problems, including (the political and security situation, administrative corruption, and the absence of the infrastructure necessary for the work of these projects), which necessitated the necessity of having a strategic vision for a promising investment policy that takes into account the available conditions and capabilities. Therefore, the Authority was established The National Investment Fund in Baghdad and in the governorates and the legislation of Investment Law No. (13) of (2006) in order to attract local and foreign capital towards carrying out investment projects. Therefore, the research presented a map of investment opportunities in the various sectors for all Iraqi governorates and analyzed them, and also evaluated the performance of investment departments. The authorities supervising it and examining the available data and information contribute significantly to addressing the reluctance of the local and international private sector to invest after reaching conditions leading to a decline in investment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 416-433
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.22

تقييم دور الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات في تشجيع وجذب الاستثمارات في العراق للمدة (2006-2022)

حيدر احمد عيسى **سعيد علي محمد**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار

المستخلص

يلعب الاستثمار الخاص دورا مهماً في تقدم أي اقتصاد وتنشيطه، إذ تتجلى أهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي، حيث يهدف البحث إلى التعرف على دور هيئة الاستثمار الوطنية في جذب المشاريع الاستثمارية وتوجيهها وفقاً لأهمية القطاعات الاقتصادية، إذ إن هناك مجموعة من المشاكل التي تعيق هذه الاستثمارات والتي أدت إلى انخفاض الاستثمار العراقي على الرغم من توفر العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية على مستوى المحافظات العراقية، ومن هذه المشاكل عدم توفر رأس المال اللازم لتنفيذ تلك الفرص الاستثمارية حيث أن العراق بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لإعادة إعمار القطاعات التي دمرتها الحروب وأثر فيها الحصار فضلا عن مشكلات مهمة أخرى منها (الوضع السياسي والأمني والفساد الاداري وغياب البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع) لذلك انشأت الهيئة الوطنية للاستثمار بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) من اجل تشجيع الاستثمارات وعرض الفرص الاستثمارية من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلد، كما أن القيام بتقييم أداء دوائر الاستثمار والجهات المشرفة عليها والوقوف على البيانات والمعلومات المتوفرة يسهم بشكل كبير في معالجة عزوف القطاع الخاص المحلي والعالمي عن الاستثمار بعد الوصول إلى الظروف المؤدية إلى انخفاض الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الهيئة الوطنية للاستثمار، جذب الاستثمارات.

المقدمة:

يعد الاستثمار أحد العوامل الأساسية في تطور اقتصاد أي بلد، من خلال كونه العنصر الأهم في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إذ إن الاستثمار يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة فضلاً الى انعكاسه ايجاباً على الاقتصاد لذلك تعمل الدولة على تنشيطه وتوسيعه حسب أهدافها وذلك بمنح التسهيلات المالية والقانونية وجميع ما من شأنه أن يحفز المستثمرين على إقامة المشاريع، ويعد العراق من الدول التي اهتمت بالاستثمار عن طريق استحداث الهيئة الوطنية للاستثمار ولقد شرع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) والانظمة المتعلقة به من اجل تشجيع وجذب الاستثمارات وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، لدعم الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) وبما يخدم مصلحة العراق، ساهم ذلك بشكل ايجابي في تحقيق نمو ملموس في العديد من المؤشرات الاقتصادية التي أشارت إلى أن الاقتصاد العراقي سيكون من بين الاقتصادات الأكثر نموا في العالم خلال السنوات القادمة، ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث رئيسة المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في العراق، وان من أهم الوسائل المتاحة لتفعيل الاستثمار الخاص تأسيس "الهيئة الوطنية للاستثمار" التي تعد المدخل الأساسي للمستثمر والتي بدورها تشجع المستثمرين وتعرض

الفرص الاستثمارية المتاحة وتسهل عملية منح الموافقات الرسمية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتوفير البيئة المناسبة لمناخ الاستثمار.

1-2. مشكلة البحث: يعاني قطاع الاستثمار الخاص في العراق من مشاكل كثيرة أدت إلى تراجعه وما لهذه المشكلة من تداعيات اقتصادية تتمثل في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات البطالة لذلك لازالت عملية الاستثمار تعاني الكثير من التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطور الاستثمار.

1-3. فرضية البحث: إن الفرضية الاساسية للبحث تنطلق من محاولة توظيف معايير خاصة وفعالة لتقيم اداء الهيئة الوطنية للاستثمار الذي يولد أجواء من الثقة من القرارات المتخذة في مجال الاستثمار ويعطي مؤشراً عن مدى كفاءة الهيئة الوطنية، وتشجيع تلك الاستثمار (المحلية والاجنبية).

1-4: هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان دور الهيئة الوطنية للاستثمار في القطاع الخاص وهل لها دور ايجابي أو حيادي أو سلبي، وعندها نستطيع أن نشخص أهم معوقات الاستثمار الخاص.

المبحث الثاني: الجانب النظري

1-2. الإطار النظري للاستثمار:

1-1-2. مفهوم الاستثمار: هو ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر أو شركة أو مؤسسة من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال يكون الهدف منها تحقيق اقصى الأرباح وتكوين رأسمال جديد وزيادة القدرة الانتاجية، أو التضحية بالأموال من أجل تحقيق عائد مالي مستقبلي مع امكانية تحمل عنصر المخاطرة جراء عملية الاستثمار (OCDE:"Detailed Benchmark Defion Of FDI", 3rd ed ,2009).

2-1-2. الأهمية الاقتصادية للاستثمار: ويمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للاستثمار من خلال ما يأتي: (حمزة، 2012: 27)، (عطا الله، 2012: 13) (الجنابي، 2022: 12).

1. يساهم الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية ومساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وظهور طبقة جديدة من المستثمرين ورجال الأعمال وذلك من خلال قيام أفراد المجتمع بالمشاركة في مشروعات الاستثمار واستحداث مشروعات جديدة.
2. تعد الاستثمارات أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحسين النشاط الاقتصادي وإنها احدى الوسائل الضرورية لتوسيع المنشآت وتطويرها إذ إنها تمثل الصورة المعبرة عن التقدم والنمو الاقتصادي، وكذلك تعبر إلى حد ما عن مدى تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
3. مساهمة الاستثمار في احداث التطور التكنلوجي من خلال ادخال التكنلوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع ظروف المجتمع الموضوعية، إذ يعمل الاستثمار في نشر التكنلوجيا وأساليب الادارة الحديثة في مجال واسع من خلال قنوات عدة سواء كانت متعلقة بالتنافس بين الشركات أو اكتساب المهارات من خلال العمل والتدريب وتطوير الملاكات في الشركات الاستثمارية.
4. اشباع حاجات أفراد المجتمع الاستهلاكية من خلال توفير السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تتماشى مع رغباتهم، وزيادة قدرة الدولة على التصدير من خلال زيادة الفائض المتولد من الوحدات الانتاجية.

2-1-3. أهداف الاستثمار: تختلف أهداف المشاريع الاستثمارية من عمل إلى آخر فأن لكل مشروع استثماري أهداف معينة يسعى المستثمر لتحقيقها ويمكن توضيحها كما يأتي: (الهام، 2015: 10) (طوقان، 2018: 16).

إن الهدف الأساسي من القيام بالاستثمار هو تحقيق الأرباح، ويتم ذلك من خلال المفاضلة بين مشاريع الاستثمار المختلفة والتركيز على المشاريع التي تتميز بأقل درجة مخاطرة، فضلاً عن التنويع في مجالات الاستثمار لكيلا تنخفض قيمة موجوداته المالية في المستقبل وذلك بسبب تقلبات الأسواق والأسعار، وذلك لأن المستثمر يريد أن يحافظ دائماً على رأسماله الأصلي ويبعده عن الخسارة.

1. ضمان قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق دخل مستمر إذ إن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل اضافي فضلا عن حاجته إلى سيولة دائمة لمواجهة متطلبات العمل اليومي كالمصروفات والنثرية اليومية وتجنب العسر المالي الذي قد يتعرض له المشروع الاستثماري.
2. الحصول على المركز والموقع المناسب الذي تتوفر فيه المواد الأولية، وذلك بهدف تدنية تكاليف الإنتاج وتعظيم الارباح، إذ إن المنافسة بين الشركات الاستثمارية أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام لكي يتسنى لها السيطرة فيما بعد على الأسواق الدولية.
3. الاستفادة من التقدم التكنلوجي المتطور والادارة الحديثة التي تمتاز بها الدول المتقدمة وتدريب العامليين المحليين على الأعمال الفنية المتطورة واستخدام وسائل الانتاج المتقدمة.

2-1-4. محددات الاستثمار: إن عملية جذب الاستثمار تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وأن هذه المحددات تكون مختلفة تبعاً لاختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر (عبود، 2015: 55):

1. المحددات السياسية: وتعرف هذه المحددات بأنها تلك العوامل ذات البعد السياسي والتي تشكل في مجملها محيط محفز للاستثمار أو محبط له ومنها (الاستقرار السياسي، السياسات العامة، توجيهات الدولة).
2. المحددات الاقتصادية: وتشمل العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار ومنها (الأسواق الوطنية، البنى التحتية، الموارد الطبيعية، تكاليف الاستثمار، وغيرها).
3. المحددات الاجتماعية: وتتضمن مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستثمار ويمكن توضيحها كالآتي (الفارق الثقافي بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، حجم رأس المال البشري)
4. المحددات المالية: ومتمثلة بتقلبات أسعار الصرف ومستوى الضرائب وارتفاع حجم المديونية، ومحددات أخرى تتعلق بالأسواق التي تؤثر بالاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر مثل عدد الشركات الاجنبية والمحلية وكذلك الأوراق المالية وألية بيعها وشرائها، وأخيرا محددات تتعلق بترشيد الائتمان المحلي وسعر الصرف الحقيقي ومدى توفر النقد الأجنبي وعدم الاستقرار الاقتصادي (Bakary, 2017: 37).

2-2. الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) في العراق: يعد العراق من الدول التي سعت الى تفعيل دور الاستثمار الخاص لاسيما بعد (2003) وذلك من خلال اصدار قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006) والذي تم بموجبه تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات والتي اخذت على عاتقها جذب الاستثمار والتخطيط والمراقبة وكذلك منح الاجازات الاستثمارية وتقديم كافة التسهيلات والخدمات للمستثمرين.

وقد أولت الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات اهتماماً كبيرا في تحقيق الانجازات برغم الظروف الراهنة وقد خطت الهيئة الوطنية للاستثمار خطوات مهمة منذ تأسيسها بالقانون رقم (13) لسنة (2006) المعدل في مجال النهوض بواقع التنمية في البلد والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الترويج للاستثمارات في العراق ومحاولتها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بعده محرك اساسي في تنمية الاقتصاد العراقي واحداث تغييرات هيكلية في بنيته وتكوين قاعدة من المعلومات لتكون دليلاً للمستثمر، كما إن للهيئة الدور الريادي في دعم القطاع الخاص على المستوى المحلي والدولي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية الهادفة إلى دعم القطاع الخاص وسبل النهوض بواقعه وتشجيعه للدخول في شراكات دوليه مع غرف التجارة الدولية والشركات العالمية.

وإن مجلس الإدارة في الهيئة يتولى المهام والاختصاصات الآتية: -(المادة 5/رقم 2009،2)

أ. وضع سياسة استراتيجية وطنية واسعة للاستثمار وتنفيذ الخطط والانظمة الموضوعة لها.
ب. الاستعانة باللجان من أجل تحديد الإجراءات المناسبة لمراقبة وتقييم أداء المشاريع الاستثمارية.
ج. اعداد خارطة المشاريع الاستثمارية في العراق بناء على المعلومات التي يتم الحصول عليها من هيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ويقوم المجلس بالتنسيق مع الوزارات لإعداد الخارطة الاستثمارية.
د. تحديد أهم قطاعات الاستثمار.
ه. اعداد قوائم بالفرص الاستثمارية في المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاتحادي، فضلا عن تحديد أماكن المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى تطوير.

2-2-1. الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للاستثمار: تتألف هيئة الاستثمار من مجموعة أقسام يمكن توضيحها كالآتي:-(الكفائي، 2011: 38)، (النظام الداخلي لهيئة الاستثمار، رقم 2009،3).

أولاً. الدائرة القانونية: تتخذ هذه الدائرة إعداد ودراسة المشروعات والانظمة والقوانين الداخلية واعداد التعليمات التي ترتبط بعمل الهيئة وإبداء المشورة والرأي في الاستفسارات التي تطلب من الأقسام الآتية (قسم الاستشارات، قسم الدراسات والتطوير، قسم التدقيق).

ثانياً. الدائرة المالية والادارية: تتولى هذه الدائرة ترتيب وتنظيم شؤون العاملين والموظفين في الهيئة وبكل ما يتعلق بالقضايا الخدمية التي تصب في مصلحتهم، وتقديم الخدمات المالية والإدارية المختلفة لمختلف أقسام الهيئة بما يضمن حسن سير العمل داخل الهيئة، وتتألف هذه الدائرة من الاقسام الآتية:

أ. قسم الأفراد.
ب. قسم الخدمات.
ج. قسم الشؤون المالية.
د. قسم الموارد البشرية.
ه. قسم الأرشيف الالكتروني.
و. قسم الصادرة والواردة.

ثالثاً. الدائرة الاقتصادية والفنية: تكون مهمة هذه الدائرة إعداد وتجهيز التقارير والأبحاث والدراسات المتعلقة بنشاط الهيئة الوطنية للاستثمار وسبل النهوض بها وتقييم دراسات الجدوى المقدمة للهيئة من قبل المستثمرين والمتابعة والإشراف على إعداد البرامج التدريبية الخاصة بتطوير

مهارات العاملين في الهيئة وتتكون هذه الدائرة من مجموعة من الأقسام هي (قسم نظم المعلومات، قسم التنسيق مع هيأت الاستثمار، قسم التخطيط والدراسات).

رابعاً. دائرة العلاقات العامة: تعمل هذه الدائرة على تنظيم المؤتمرات والمعارض والندوات التي تقررها الهيئة الوطنية واستقبال الضيوف والاعلام والتشريفات والترويج للمشاريع الاستثمارية ويتكون من عدة اقسام هي (قسم العلاقات، قسم الإعلام، قسم المتابعة).

خامساً. دائرة النافذة الواحدة: تعد (النافذة الواحدة) تجربة فريدة من نوعها تخصصت بها هيئات الاستثمار في العراق وهي ببساطة عملية اختصار الاجراءات الفنية والادارية في دائرة واحدة من أجل تسهيل حصول المستثمر على الاجازة الاستثمارية.

2-2-2. أهداف الهيئة الوطنية للاستثمار: تسعى الهيئة الوطنية للاستثمار بموجب قانون الاستثمار إلى تحقيق أهداف عديدة هي:(قانون الاستثمار، رقم 13، لسنة 2006).

أولاً. تساهم الهيئة في تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات والتكنلوجيا الحديثة إلى البلد للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الخدمية والانتاجية، والسعي لتحسين ظروف الاستثمار المحلي والأجنبي .

ثانياً. تهدف الهيئة إلى تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار داخل العراق من خلال توفير التسهيلات والاجراءات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار في الأسواق المحلية والأجنبية واعداد الخرائط الاستثمارية والتشجيع على توفير بيئة جاذبة للاستثمار.

ثالثاً. توفير فرص عمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين، واستكمال إجراءات إجابة طلبات المستثمرين، واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع.

رابعاً. أنشاء قسم النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئات الأقاليم والمحافظات، والتي تضم مندوبين مخولين من رئيس الوزراء فضلا عن أعضاء ترشحهم مجالس الأقاليم والمحافظات بحسب الأحوال، ويكون هدف هذا القسم منح الإجازات والحصول على الموافقات من مجلس ادارة الهيئة على وفق القانون.

خامساً. تحديد اتجاهات العمل في مجال الاستثمار بما يؤمن تحقيق المصالح العامة أولاً، فضلاً عن وضع برامج لترويج الاستثمار الخاص في مناطق العراق المختلفة لجذب المستثمرين وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة.

2-2-3. نظرة عامة عن قانون الاستثمار في العراق رقم (13) لسنة (2006): أقر البرلمان العراقي في شهر تشرين الأول عام 2006 قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006)، وأصبح نافذاً بدءاً من 17 كانون الثاني 2007، وهو من التشريعات الذي ينبغي منه تسهيل مهمة إعادة بناء العراق بعد سنوات من التخريب والتدمير بسبب الحروب والسياسات غير الرشيدة للأنظمة السياسية السابقة التي حكمت العراق، ويعد قانون الاستثمار أعلاه بادرة جديدة نحو التغيير في الثقافة الاقتصادية المرتبطة بالموقف من الاستثمار والتحويل من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق، ومن المفترض أن يسهم هذا القانون بتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد حكومي مقيد إلى اقتصاد السوق الحر مما يساعد القطاع الخاص أن يكون له دوراً في البناء وتقليل الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل (النفط)، لذلك كان جاء تشريع قانون الاستثمار الذي أوجد الهيئة الوطنية للاستثمار تتبعها

هيئات مستقله في كل المحافظات لكي تكون البوابة التي تدخل منها المشاريع الاستثمارية للبلد (الكفائي، 2011: 26).

ولقد ركز هذا القانون على المساواة بالحقوق والامتيازات بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي والعمل على تشجيع جذب الاستثمارات، وشرّعَ هذا القانون من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية وتطويرها وجلب الخبرات العلمية والتقنية وإيجاد فرص عمل للعراقيين من خلال دعم عملية تأسيس المشاريع الاستثمارية الإنتاجية في العراق وتوسيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنح الاعفاءات والامتيازات لهذه المشاريع (العبيدي، 2012: 151).

2-2-3-1. الاهداف العامة لقانون الاستثمار: يهدف القانون إلى مجموعة من الأهداف يمكن توضيحها بما يأتي (قانون الاستثمار، رقم 13،2006).

أ. تشجيع وجذب الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة إلى العراق للإسهام في رفع عملية التنمية وتطوير البلد وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها.

ب. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار داخل العراق وتوفير التسهيلات والاجراءات اللازمة لتأسيس المشاريع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق الاجنبية والمحلية.

ج. تنمية الموارد البشرية في العراق وتوفير فرص عمل للعراقيين.

د. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين الوافدين.

ه. يهدف قانون الاستثمار إلى تعزيز ميزان المدفوعات وتوسيع الصادرات والميزان التجاري للعراق.

3-1. تحليل واقع الاستثمار في العراق بعد عام 2006: شهد الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 تغيرات جذرية وتحولات جوهرية في عموم البيئة الاقتصادية في إطار رغبة الدولة لبناء سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي، وبقدر تعلق الأمر بتحسين بيئة الاستثمار فأن نجاح أي دولة في تحقيق هذا الهدف، يتضمن توفير عدد من العوامل الملموسة (كالبنية التحتية من المطارات والطرق والموانئ ومصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال) والبعض الآخر عوامل غير ملموسة (كالمؤسساتية والأنظمة والتشريعات والسياسات) وبذلك فأن هذا المبحث يهتم بتشخيص واقع البيئة الاستثمارية العراقية وتحديد المعوقات التي تحول دون القيام بنشاط استثماري فاعل في الاقتصاد العراقي.

3-1-1. تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق:

3-1-1-1. مفهوم البيئة الاستثمارية: وتعرف البيئة الاستثمارية على أنها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وقد يضيق او يتسع هذا المفهوم بحسب السياسة المتبعة لترويج الاستثمار، إذ إن الاستثمار بغض النظر عن نوعه أو مجاله يبقى محكوما بعاملين هما (مستوى المخاطر، والعائد المتوقع) (عبد الرضا، 2012: 20).

3-1-1-2. أهمية بيئة الاستثمار: تعد البيئة الاستثمارية أحد العوامل الخارجية المهمة التي يكون لها أثر في قرارات الاستثمار وتتمثل في الاستقرار الأمني والواقع الاقتصادي والسياسي والتشريعي والخدمي الذي تعيشه الدولة، وتعد هذه العوامل محور مهم للقيام بالعملية الاستثمارية وديمومتها، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فأن محددات القرار الاستثماري الخاصة به تتمثل بالعوائد والتوقعات والتكاليف، بينما التوقعات تكون مبنية ليس فقط على الوضع الاقتصادي للبلد في الوقع الحاضر والتطلع للمستقبل، وإنما يرتبط ذلك بمدى استمرار الاستقرار السياسي وفي حالة حدوث تغير في الوضع السياسي وغياب الضمانات والاتفاقات الدولية التي تتعلق بحماية المستثمر الأجنبي أو تفشي

ظاهرة الفساد المالي والاداري فأن كل ذلك سوف سيؤثر على الالتزامات الاستثمارية وهذا ما يفكر به المستثمر غالباً ويدخله في حسابات عدم التأكد والمخاطرة بشكل دائم (كاطع، 2022: 100).

وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الملائم الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر الآتية (ابادي وعبود، 2018: 258)

1. ضرورة توفير بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للاستثمارات تساعد في القضاء على معوقات الاستثمار، وتوفر فرصاً استثمارية في جميع القطاعات والمجالات.
2. توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تساهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
3. وجود قطاع مالي يكون مرناً ويتميز بالقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة تمكنه من التنافس مع المؤسسات المالية العالمية لاستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار داخل العراق.
4. التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثلاً العمل على توفير قاعدة معلومات وبيانات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق، وتهيئة القوى البشرية لكونها أحد عوامل الاستثمار الرئيسة، فضلا عن تسهيل الحصول المعلومات اللازمة للمستثمرين.
5. وجود دور رقابي رسمي للدولة لجذب الاستثمارات مع تحديد مجالات تدخل الحكومة في القرارات الاستثمارية.

3-1-1-3. أبعاد البيئة الاستثمارية: إن قيام المستثمر باستثمار أمواله أو خبراته التكنولوجية والفنية يتوقف على مدى توفر بيئة مناسبة للاستثمار في الدولة التي يستثمر فيها، وكذلك ما يتعلق باستقرار الوضع السياسي أو اضطراب أو التنظيم الإداري للبلد المضيف، وما يمتلكه من ميزات جغرافية وديموغرافية وبنى تحتية وتوفر عوامل الإنتاج، اضافة الى الخطط الاقتصادية التي تضعها الدولة ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، وطبيعة الأسواق السائدة في البلد والقوانين والتشريعات السائدة ومدى توازنها ووضوحها وبما يترتب عليها من حقوق وأعباء، جميع هذه العناصر تدخل في مفهوم البيئة الاستثمارية وتكون متداخلة وتؤثر في بعضها البعض (شلغوم، 2012: 80)

ويمكن تلخيص هذه الأبعاد كالآتي (البديري، 2010: 145)، (UNCTAD, 2009: 15)، (خلف، 2013: 55):

1. **البعد الاقتصادي**: يرتبط هذا البعد ارتباطاً وثيقاً بسياسات الاقتصاد الكلي والتي تكون بأشكال مختلفة حسب الفلسفة الاقتصادية والسلوك الاستثماري للبلد المضيف للاستثمار، وكلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة وتعمل بكفاءة عالية وتتناغم مع التحولات والمتغيرات على مستوى الاقتصاد القومي والتحول العالمي، فأنها تكون مشجعة للاستثمار.
2. **البعد السياسي والمؤسساتي**: يعد البعد السياسي من أهم عناصر جذب الاستثمارات والمتمثل في الاستقرار السياسي والأمني، إذ تعد العوامل السياسة من أكثر العوامل التي تؤثر في القرارات الاستثمارية، فأن المستثمر يأخذ بنظر الاعتبار دائما المخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها ومنها التدخل في أعماله ومصادرة حقوقه، فمهما كان حجم المغريات والحوافز عالية فإنها لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني.
3. **البعد القانوني**: يعرف البعد القانوني بأنه مجموع التشريعات والقواعد التي ينص عليها قانون الاستثمار في الدولة المضيفة للاستثمار وفي القانون الدولي فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار

والتي لها أثر كبير في استقطاب الاستثمار، ومن بين أهم هذه التشريعات، نظام حماية المستثمرين الأجانب، وكذلك حماية الملكية الفكرية، ونظام الضرائب الجمركية، وقانون التعاملات التجارية، وقانون تسجيل الشركات، فاذا كانت هذه القوانين غير منصفة للمستثمرين فأن البيئة الاستثمارية تكون طاردة للاستثمار.

4. **البعد الإداري والتنظيمي**: إن المؤسسات الحكومية يكون لها دورا مهماً في خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار كونها توفر العناصر التي تسمح للمواطنين بالمشاركة والتنافس في السوق، من خلال منحهم حرية التصرف باتخاذ قرار الدخول في النشاطات الاستثمارية من عدمها بدون عوائق وضوابط كثيرة، ويجب على الحكومة السماح للقطاع الخاص بحرية التعبير عن المشاكل التي يتعرض لها والمشاركة في تشريع القوانين التي تؤثر في معاملاته.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

3-1-2. تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية وموقع العراق منها دولياً:

3-1-2-1. مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية): وهو مؤشر يصنف البلدان وفق المستويات المتصورة لفساد القطاع العام وينشر هذا المؤشر سنوياً من قبل منظمة الشفافية الدولية ويعتمد على جمع البيانات من مختلف المصادر الموجودة في المؤسسات الحكومية، وإن منهجية هذا المؤشر المعتمد في القياس مستند على ترجمة البيانات على مقياس عام موحد وبدرجة قياس من (0-10) نقطة، حيث إن (0) يعني أعلى مستوى للفساد، في حين الدرجة (10) تمثل أدنى مستوى للفساد لحد نهاية عام (2011)،بعدها تم تغير أسلوب القياس من(0-100)،، ولتحليل واقع هذا المؤشر على مستوى دول العالم المشاركة فيه يتم وفق (الجدول 1).

جدول (1): تطور مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2006-2022)

السنوات	ترتيب العراق عالمياً	اجمالي الدول المشاركة	درجة المؤشر (0-10) (0-100)	السنوات	ترتيب العراق عالمياً	اجمالي الدول المشاركة	درجة المؤشر (0-10) (0-100)
2006	160	164	1.9	2015	161	167	16
2007	178	179	1.5	2016	166	176	17
2008	178	180	1.3	2017	169	180	17
2009	176	180	1.5	2018	168	180	18
2010	175	178	1.5	2019	162	180	20
2011	175	182	1.8	2020	162	180	21
2012	169	174	18	2021	157	180	23
2013	171	175	16	2022	157	180	23
2014	170	174	16	المتوسط	168	177	13

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد (2006-2022).

من خلال الجدول رقم (1) يتبين انخفاض درجة مؤشر الفساد خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على وجود فساد اداري ومالي وسياسي كبير في العراق بسبب عدم وجود استقرار سياسي في تلك المدة.

3-1-2-2. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يعد مؤشر سهولة أداء الأعمال من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية، ويعد أداة ارشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والاجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم ولتوضيح ترتيب العراق دولياً في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال يتم من خلال الجدول رقم (2).

جدول (2): ترتيب العراق دولياً في مؤشر سهولة أداء الأعمال للمدة (2006-2022)

السنوات	ترتيب العراق	مجموع الدول المشاركة	السنوات	ترتيب العراق	مجموع الدول المشاركة
2006	145	175	2015	156	189
2007	145	178	2016	161	189
2008	141	178	2017	165	190
2009	152	181	2018	168	190
2010	153	183	2019	171	190
2011	166	183	2020	172	190
2012	164	185	2021	172	190
2013	165	185	2022	172	190
2014	151	189	المتوسط	170	185

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة انشطة الاعمال، سنوات متفرقة للمدة (2006-2022).

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن العراق قد احتل مراتب عدة في مؤشر ادارة الأعمال لكنها لم تكن في المستوى المطلوب ودائماً كان العراق يقع في المراكز الأخيرة لترتيب الدول حسب هذ المؤشر.

3-1-1-3. مؤشر السلام العالمي: إن هذا المؤشر هو من انتاج (معهد الاقتصاد والسلام) تم وضعه بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء ومراكز البحوث والمعاهد، وهو محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول، ويعد مقياس للسلم في مختلف بلدان العالم حيث إنه يقيس حجم الصراعات الدولية والمحلية، ويقاس كل مؤشر من هذه المؤشرات بقياس من (1-5) وكما موضح بالجدول رقم (3-3).

جدول (3): مؤشر السلام العالمي وموقع العراق منه دولياً لسنوات مختلفة للمدة (2008-2022)

السنوات	ترتيب العراق	قيمة المؤشر	تقييم مستوى السلام
2008	161	3.681	منخفض جداً
2009	161	3.616	منخفض جداً
2010	161	3.600	منخفض جداً
2011	162	3.411	منخفض جداً
2012	159	3.234	منخفض جداً
2013	159	3.196	منخفض جداً
2014	159	3.266	منخفض جداً
2015	160	3.481	منخفض جداً
2016	162	3.530	منخفض جداً
2017	161	3.516	منخفض جداً
2018	160	3.436	منخفض جداً
2019	159	3.369	منخفض جداً

السنوات	ترتيب العراق	قيمة المؤشر	تقييم مستوى السلام
2020	161	3.596	منخفض جداً
2021	159	3.257	منخفض جداً
2022	160	3.157	منخفض جداً
المتوسط	160	3.423	منخفض جداً

Source: Institute for Economics& peace, Global Pease Index, Various Years (2008-2022).

وكما مبين في الجدول أعلاه أن العراق يصنف ضمن مجموعة الدول التي تمتع بأمن وسلم منخفض جداً، وقد جاء بالترتيب كمتوسط (160) عالميا من بين (163) دولة في سنة (2022)، ونلاحظ أن بقاء العراق في أواخر الترتيب في مؤشر السلام العالمي الأمر الذي يؤدي إلى تدني أوضاع الأمن والسلام في البلاد.

3-2. تحليل واقع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) في العراق للمدة (2008-2022).

3-2-1. اجمالي الاستثمار المحلي والاجنبي الممنوح اجازات استثمار من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات: ان قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) بدأ العمل به وتطبيقه فعلياً عام (2008)، وبموجب هذا القانون تم تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات وتكون مهمتها تولي جميع الجوانب المتعلقة بتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، ومن ثم يمكن ملاحظة تطور واقع الاستثمار الخاص في العراق وذلك من خلال الجدول رقم (4).

جدول (4): اجمالي مشاريع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) الممنوحة اجازات استثمار في العراق للمدة (2008-2022) (مليون دينار)

السنوات	رأس المال	عدد المشاريع	فرص العمل
2008	3317072	17	757
2009	2925462	84	4943
2010	7434180	192	9014
2011	7141330	166	22081
2012	9079642	176	14362
2013	10279656	158	14035
2014	8036610	145	5201
2015	5050360	166	5452
2016	7537460	159	5058
2017	5978920	215	15477
2018	12162070	214	17686
2019	11947962	135	11605
2020	2250013	113	8550
2021	15662750	162	20450
2022	19420305	178	20450
الاجمالي	128223792	2280	186191

المصدر: الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، التقارير السنوية للمشاريع الاستثمارية للمدة (2008-2022).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 416-433
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.22

تبين من خلال الجدول رقم (4) أن عدد المشاريع التي منحت اجازات استثمار من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات (2280) بتكاليف استثمارية بلغت (128223792) وتوفر بحدود (186191) فرصة عمل لمختلف القطاعات الاقتصادية للمدة (2008-2022).

3-2-2. واقع الاستثمار الممنوح اجازات استثمار وفق نسب الانجاز لسنوات متفرقة للمدة (2008-2022): تم تقسيم الاستثمار الممنوح اجازات من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات حسب نسب الانجاز على مشاريع منجزة بنسبة (100%) ومشاريع قيد الإنجاز قد تكون بنسب متفاوتة يصل منها إلى نسبة (90%) فأكثر، ومشاريع التي لم تباشر بسبب أنها كانت في طور اكمال الإجراءات الإدارية الخاصة بالتعاقد على التنفيذ، إذ يمكن الوقوف على واقع هذه المشاريع وتصنيفها من حيث نسب إنجازها وتكاليف استثمارها واعدادها، حيث بلغ رأس المال للمشاريع المنجزة (26625912) بعدد (511) مشروع، فيما بلغ رأس المال بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز (59434244) وبعدد مشاريع (723) مشروع، وبلغ رأس المال للمشاريع التي لم تباشر (42163636) بعدد (1046) مشروع وبحسب الجدول رقم (5)

جدول (5): مشاريع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر المجازة وفق الإنجاز في العراق لسنوات متفرقة للمدة (2008-2022) (مليون دينار)

السنوات	المشاريع المنجزة 100%		المشاريع قيد الانجاز		المشاريع التي لم تباشر	
	رأس المال	عدد المشاريع	رأس المال	عدد المشاريع	رأس المال	عدد المشاريع
2008	591703	8	2390136	3	335233	6
2009	355419	43	1758327	20	811716	21
2010	735930	62	2884050	57	3814200	73
2011	1806130	57	3362580	59	1972620	50
2012	542190	39	6562248	75	1975204	62
2013	2555389	46	4792943	67	2931324	45
2014	3607900	37	1525370	51	2903340	57
2015	233240	34	2374050	59	2443070	73
2016	809200	32	916300	48	5811960	79
2017	724890	29	2124330	64	3129700	122
2018	2289215	21	6362700	53	3510155	140
2019	2444104	3	6927508	17	2576350	115
2020	878500	15	900005	40	471508	58
2021	4139028	39	7431380	56	4092342	67
2022	4913074	46	9122317	54	5384914	78
الاجمالي	26625912	511	59434244	723	42163636	1046

المصدر: الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، التقارير السنوية للمشاريع الاستثمارية للمدة (2008-2022).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.22

3-2-3. تطور الاستثمار الممنوح اجازات استثمار وفق القطاعات الاقتصادية: للتعرف اتجاهات الاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) المباشر الممنوح اجازات استثمار من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات وبحسب القطاعات الاقتصادية من حيث حجم رأس المال وأعداد المشاريع لكل قطاع اقتصادي يتم ذلك وفق الجدول رقم (6).

جدول (6): تطور الاستثمار الخاص الممنوح اجازات استثمار من قبل الهيئة الوطنية وفروعها في المحافظات حسب رأس المال لكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2008-2022) (مليون دينار)

السنوات	الصناعي	الزراعي	التجاري	السياحي والترفيهي	السكني	نقل واتصالات	الصحي	الخدمي	التعليمي	الكهرباء والطاقة
2008	717877	342082	462575	555629	844335	394574	------	------	------	------
2009	328440	91494	99705	1026375	1348950	------	2346	28152	------	------
2010	546390	346320	54990	1496430	3890250	577980	37440	436410	47970	------
2011	888697	149257	424207	1279477	3040327	387937	267427	267427	156277	280297
2012	782386	170236	881496	438416	6514442	------	76956	86284	41976	87450
2013	2571138	557956	703706	678054	4239518	------	475170	577778	476336	------
2014	2667594	304326	440748	416262	2643322	------	186560	190058	264682	923064
2015	1053150	241570	830620	612850	1348270	------	30940	904400	28560	------
2016	1568420	95200	679490	433160	1007930	26180	2191980	252280	203490	1079330
2017	1156059	319489	1519009	456339	1383349	393269	414689	218339	118379	------
2018	7451320	143990	528360	188020	1832600	------	249900	1661970	105910	------
2019	1682112	1170410	1370330	1428640	2324710	------	1302500	1519080	1150180	------
2020	414913	60526	211071	24230	1061638	------	66998	357963	52674	------
2021	1743853	1519877	1840762	1351309	2532514	1123860	1509381	1797300	1140950	1102944
2022	2503417	1809239	2218921	1404897	3180655	1283361	1891290	2328820	1590548	1209150
الاجمالي	26075766	7321972	12265990	11790088	37192810	4187161	8703577	10626261	5377932	4682235

المصدر: الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، التقارير السنوية للمشاريع الاستثمارية المجازة لسنوات متفرقة للمدة (2008-2022). (------) تدل على عدم وجود استثمارات محلية او اجنبية. أما لمعرفة تطور اعداد المشاريع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول رقم (7).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 416-433
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.22

جدول (7): تطور اعداد المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2008-2022)

السنوات	الصناعي	الزراعي	التجاري	السياحي	السكني	النقل والاتصالات	الصحي	الخدمي	التعليمي	الكهرباء والطاقة
2008	5	3	2	4	2	1	------	------	------	------
2009	27	15	13	28	9	------	1	3		------
2010	23	12	42	55	29	2	6	18	5	------
2011	25	11	32	31	34	1	5	18	5	2
2012	21	16	22	29	50	------	6	21	3	1
2013	33	4	24	19	45	------	2	28	3	------
2014	23	10	44	16	22	------	4	20	6	1
2015	15	13	70	29	19	------	3	13	3	------
2016	18	12	44	25	12	2	14	22	7	2
2017	20	23	78	33	13	1	16	35	6	------
2018	27	25	51	22	25	------	15	23	15	------
2019	15	11	31	22	17	------	11	20	7	------
2020	14	8	40	5	16	------	7	16	7	------
2021	19	10	37	17	34	3	9	18	11	4
2022	21	12	33	20	38	5	14	20	10	5
الاجمالي	306	185	563	355	365	15	113	275	88	15

المصدر: الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، التقارير السنوية للمشاريع الاستثمارية المجازة في المحافظات لسنوات متفرقة للمدة (2008-2022). (------) تدل على عدم وجود استثمارات محلية أو أجنبية.

من خلال الجدول رقم (7) تبين أن القطاع التجاري هو الذي تصدر المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المجازة من قبل هيئة الاستثمار إذ بلغت اعدادها (563) مشروع، يليه القطاع السكني بعدد مشاريع (365) مشروع، وبعده طاع السياحة بعدد مشاريع (355) مشروع.

4-2-3. نسبة مساهمة الاستثمار المباشر الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product): فيما يلي سوف نقوم بتحديد نسبة مساهمة الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق، على أساس أن الاستثمار الخاص هو أحد العوامل المؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة (الناتج المحلي الإجمالي (ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول رقم (8) وكما يأتي:

جدول (8): الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2006-2022) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار المباشر المحلي والاجنبي	نسبة مساهمة الاستثمار المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي
2008	157026061	3317072	2.1
2009	130643200	2925462	2.2
2010	162064566	7434180	4.5
2011	217327107	7141330	3.2

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار المباشر المحلي والاجنبي	نسبة مساهمة الاستثمار المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي
2012	254225491	9079642	3.5
2013	273587529	10279656	3.7
2014	266332655	8036610	3.0
2015	194680972	5050360	2.5
2016	196924142	7537460	3.8
2017	221665709	5978920	2.6
2018	254870184	12162070	4.7
2019	262917150	11947962	4.5
2020	198774325	2250013	1.1
2021	199277806	15662750	7.8
2022	213164407	19420305	9.1
المتوسط العام			3.8

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى مصدر (مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء / العراق 4،2022)، وبيانات الجدول رقم (3-).

من خلال الجدول رقم (3-8) يتبين أن المتوسط العام للأهمية النسبية للاستثمار إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت النسبة (3.8%) طيلة مدة الدراسة، ويرى الباحث إن هذه النسب مازالت نسب ضعيفة وهذا يتطلب توفير بيئة استثمارية مستقرة أكثر بهدف زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي العراقي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

4-1. الاستنتاجات:

1. للاستثمار في العراق إمكانيات هائلة ستعود بالفائدة لكل من المستثمرين والشعب العراقي ومسؤولية الهيئة الوطنية للاستثمار هي أن تكون حلقة الوصل بين المستثمرين والمشاريع الناجحة التي تتعلق بالاحتياجات الضرورية للعراق ولتضمن توفر البيئة لدخول سهل إلى البلد.
2. بلغ عدد المشاريع التي تمت إجازتها من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات (2280) مشروع وبرأسمال قدره (128223792) ألف دولار.
3. تعد النافذة الواحدة وسيلة متطورة وحديثة تمنح وتحد من كافة صور الفساد الإداري الناتج من خلال الاحتكاك بين الموظف والمستثمر، فهي حال تفعيلها بصورة سليمة تحقق الشفافية الإدارية وترشيق وتبسيط إجراءات العمل وتحد من مراجعة المستثمر للجهات الإدارية لغرض الحصول على الموافقات الاصولية وصولاً إلى دائرة الاستثمار لغرض التقديم ومنح الفرصة الاستثمارية وبالتالي تعد وسيلة فعالة في الحد من الفساد الإداري.
4. انخفاض أغلب المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية في العراق طيلة مدة البحث، إذ كان تسلسل العراق في ذيل التقارير العالمية وهذا ناتج بسبب تردي واقع البنية التحتية وانخفاض أداء القطاع

المالي والمصرفي ومشكلة الفساد المالي والاداري الذي يعد المعوق الأساسي لجذب الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي المباشر.

5. تداخل في بعض الصلاحيات لعدد من الجهات الرسمية التنفيذية والرقابية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية نتيجة لتداخل القوانين التي تحدد صلاحيتها وتخلق نوع من الارباك في ممارسة عملها كوجود هيئة الاستثمار الصناعية التي لا تزال تعمل رغم وجود هيئة الاستثمار وعليه يجب العمل في ذلك.
6. هناك مشاكل وعراقيل تحكم عمل الوزارات والدوائر الحكومية في بغداد والمحافظات مع هيئات الاستثمار، وهذا واضح من خلال ملاحظة إن إجمالي عدد المشاريع المجازة (2280) مشروع منذ عام 2008 ولغاية عام 2022 لم تبدأ المباشرة بالعمل إلا بـ (511) مشروع فقط وبنسبة (21%) وإن نسب التنفيذ متدنية مما يعكس ضعف المتابعة وشكلية وعدم واقعية دراسات الجدوى المقدمة لهذه المشاريع، في حين بلغت نسبة المشاريع التي لم تباشر لغاية اعداد الدراسة (46%) مما يعكس تضارب قوانين الاستثمار مع قوانين الوزارات.

4-2. المقترحات:

1. امتلاك الاقتصاد العراقي مقومات وموارد هائلة سواء كانت طبيعية أم بشرية وهي بذلك تعزز من جذب الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي. لذلك يجب الترويج والاعلان عن الفرص الاستثمارية الكثيرة في الاقتصاد العراقي.
2. لابد من وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة للهيئة، وتحديد دور الهيئة في تحقيق تلك، لاسيما وإن العراق يمتلك امكانيات من الموارد الطبيعية البيئية كالأهوار والشلالات وكذلك المواقع الدينية والاثرية والمتمثلة بمراقد الأولياء والانبياء. والتي تعد حجر أساس في السياحة، ولكن هناك اهمال واضح لهذا الجانب المهم والذي يعد مورد مهم للمجتمع من الناحية الترفيهية وكذلك مورد مهم للميزانية العامة.
3. إعطاء الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات استقلالية ودور أكبر لكي تقوم بدورها الفاعل في جذب الاستثمارات وذلك من خلال تفعيل دور النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين وتطبيق قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006) وتعديلاته اللاحقة، على أن يتم تشخيص الفقرات التي تحتاج إلى تعديل في هذا القانون ورفعها الى الجهات التشريعية لمعالجتها وتعديلها بما يتلاءم مع واقع العمل، فضلا عن إسناد المواقع والمناصب المهمة في هذه الهيئات إلى أصحاب الخبرة والاختصاص والكفاءة في مجال الاستثمار، لكي يأخذوا على عاتقهم النهوض بواقع الاستثمار والتخطيط له بشكل سليم.
4. على الحكومة العراقية أن تعمل جاهدة في خلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمارات وذلك من خلال جعل محددات بيئة الاستثمار لصالح جذب الاستثمارات كتهيئة البنية التحتية ومحاربة الفساد المالي والاداري وتحديث القطاع المالي والمصرفي وتسهيل الاجراءات الادارية والغاء الروتين الاداري وتأمين المواقع الاستثمارية وحماية المستثمرين ولاسيما الأجانب والترويج الصحيح والفاعل لعرض فرص الاستثمار المتاحة في العراق أمام المستثمرين.
5. نشر الوعي الثقافي الاستثماري في كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وذلك من خلال إقامة المؤتمرات والندوات التعريفية بالاستثمار ومفاهيمه، فضلا عن المنافع التي سيحققها الى البلد كذلك عرض التجارب الاستثمارية الناجحة في الدول الأخرى وإمكانية الاستفادة منها من تطبيقها في

العراق. إقامة الندوات والمؤتمرات التثقيفية لتوعية المستثمرين بأهمية دراسة الجدوى المالية وبما يعود بالفائدة على مستقبل المشروع والمساعدة في الحصول على التمويل المناسب وتطوير الواقع المالي للبلد.

6. توجيه الهيئة الوطنية للاستثمار على تنويع الاستثمارات وليس التركيز على نوعين فقط، حيث لوحظ أن أغلب الاستثمارات كانت في القطاع السكني والصناعي، بينما في القطاعين الخدمات والزراعي كانت المساهمة ضئيلة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. اميرة عبود مرزه، تحليل اقتصادي لغرض الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق- معمل اسمنت كربلاء أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء 2015، ص55.
2. البديري، صلاح عامر أبو هونة (2010)، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006: دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 12، العراق.
3. البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنوات متفرقة للمدة (2006-2022).
4. الجنابي، محمد عبدالله خلف، قياس وتحليل اثر الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004،2020).
5. حمزة، حسن كريم، (2012) مناخ الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8) الاصدار 49:23.
6. خلف، بلاسم جميل، 2013، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
7. شلغوم، عميروش محند (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان.
8. طوقان، عامر، (2018) الاستثمار واسواق رأس المال ودراسات الجدوى، ط1، دار البيروني، عمان.
9. عبد الرضا، نبيل جعفر (2012) البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
10. العبيدي، فاضل محمد (2012) "البيئة الاستثمارية"، 1. المجتمع العربي، عمان.
11. عطا الله، ماجد احمد، (2011)،" ادارة الاستثمار" (بين النظرية والتطبيق)، ط1، دار اسامة، عمان.
12. قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) / المادة (5)/ رقم 2 لسنة (2009).
13. كاطع، ريسان حاتم، دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الشؤون الثقافية العامة- وزارة الثقافة والسياحة، بغداد، 2022: ص100.
14. الكفائي، عدنان رحيم، هيأت الاستثمار في المحافظات ودورها في التنمية المحلية، (2011).
15. مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء / العراق،4،2022).
16. مصطفى الكاظمي ابادي، محسن عبد الرضا عبود، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة بابل، المجلد (26)، العدد 2، (2018).
17. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، لسنوات متفرقة للمدة (2006-2022).

18. النظام الداخلي بهيئة الاستثمار رقم 3 / لسنة (2009).
19. الهام، خالص، (2015)، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد أنموذج قياسي للجزائر للمدة (1990-2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
20. الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، التقارير السنوية للمشاريع الاستثمارية لسنوات متفرقة للمدة (2008-2022).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Bakery, sayef, (2017), the nexus between export, import, domestic investment and economic growth in japan, mpra paper 76110, university library of Munich, Germany.
2. OCDE:" Detailed Benchmark Defion Of FDI", 3rd ed, 2009.
3. UNCTAD: "investment regimes in the arab world ISSUES and policies", United Nation and Geneva, 2009, (2), P.15.